شيرين فتحي

# العامل الفلسطيني في الانتخابات البرلمانية الاردنية للعام ١٩٨٩

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس - مؤسسة PASSIA، مؤسسة أكاديمية أهلية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية أو طائفية، تهدف من خلال برامجها السنوية والدورية الى إعداد ونشر بحوث وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني وإطارها القومي العربي وبعدها الانساني والدولي، والاسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية.

إن ما ورد في هذه الورقة من آراء وأفكار، يعبر عن اجتهاد ووجهة نظر الباحثة الشخصية، ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية مؤسسة PASSIA، أو العاملين فيها. وقد قدمت الباحثة الألمانية شيرين فتحي ورقة العمل هذه ضمن برنامج العام ١٩٩٠، كمحاضرة في مقر الجمعية بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٠.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

(الطبعة الأولى) آب (اغسطس) ١٩٩٠

(الطبعة الثانية) أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥

مطبوعات PASSIA

هاتف: ٨٩٤٤٢٦-٢-٩٧٢ فاكس: ٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢

ص.ب. ١٩٥٤٥ - القدس

# المحتويات


مقدمة ..... ٤

الخلفية التاريخية: فك الارتباط ..... ٧

النقاش الداخلي ..... ١٨

المسألة الفلسطينية كقضية انتخابية ..... ٢٧

موقف منظمة التحرير الفلسطينية ازاء الانتخابات ..... ٣٣

استنتاجات ..... ٣٩

# مقدمة

حظي استئناف الاردن للحياة البرلمانية فيه خلال شهر نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٨٩، بعد غياب دام أكثر من عقدين من الزمن، حظي باهتمام واسع في العالم العربي، فقد كانت التطورات في الاردن قد أعيت الدول العربية، عموما، خشية أن تكون لتلك التطورات أصداء على شكل مطالب تحررية في تلك الدول. غير أن الانتخابات الاردنية كانت من نتاج عدة عوامل اردنية محضة على الجبهة الداخلية، وقد بلغت تلك العوامل ذروتها في الاضطرابات الداخلية التي وقعت في شهر ابريل (نيسان) ١٩٨٩ - بالاضافة الى موقع ودور الاردن الاقليمي كطرف رئيسي في الصراع العربي-الاسرائيلي.

يمكن استخدام معايير مختلفة لفحص الانتخابات الاردنية الأخيرة، وبناء على ذلك، يمكن تحليلها تحت مظهر بداية تغيير هيكلي داخل المجتمع الاردني، يشمل الأهمية المتضائلة للقبلية، ودور المرأة، ثم بالطبع، ظهور الاصولية الاسلامية، بالاضافة الى ذلك أن

مواقف ودوافع النخبة الحاكمة: كالقصر والجيش والمخابرات والقطاع المالي، كانت كلها ذات تأثير ان لم يكن فضل في إحداث العملية الديمقراطية. وأخيرا فان الدول العربية المجاورة مثل سوريا والعراق ومصر والسعودية وكذلك اسرائيل والولايات المتحدة تؤثر الى درجة كبيرة على السياسات الاردنية الداخلية.

وعلى أية حال، فان هدف هذه الورقة هو التركيز بوجه خاص على العنصر أو العامل أو الدور الفلسطيني في الانتخابات البرلمانية الاردنية، وعرض هذا العنصر بصورة شاملة تصور الحقائق الكامنة التي أدت الى اتخاذ قرار باجراء الانتخابات، وتوقيت اجرائها أيضا. إن العامل الفلسطيني مثار جدل وقد تم التقليل من شأنه بعبارات نسبية أثناء الحملة التي سبقت الانتخابات . . . . ولا بد هنا من ايراد بعض التعليقات التي شاع سماعها لكي نوضح مدى إثارة هذا الموضوع للجدل.

- "المسألة الفلسطينية لب المشكلة، وكان لها علاقة وثيقة باجراء الانتخابات الاردنية المسؤولة عن إجرائها".

- "أبدى الفلسطينيون، ومنظمة التحرير بوجه خاص، خشية وعدم مبالاة ولم يتورطوا بالانتخابات".

- "كانت الانتخابات الاردنية شأنا داخليا محضا، ويجب أن ينظر اليها كذلك فقط".

- "يمكن تحليل وتفسير الانتخابات الاردنية فقط في إطار إقليمي وخاصة المسألة الفلسطينية".

هذه تصريحات قليلة من بين تلك التي يسمعها المرء حول الانتخابات البرلمانية الاردنية، ورغم الطبيعة المتناقضة لهذه التصريحات، الا أنها تنطوي جميعها على قدر من الصحة. أما الفروق بينها فتعتمد على ما اذا كان المرء ينظر الى تلك الانتخابات كحدث

معزول أو على اعتبار انها تتويج لذروة عملية تاريخية، وعلاوة على ذلك، يمكن تفسير التعليقات المتناقضة على ضوء وصية النظر والدوافع السياسية لانصار تلك التعليقات.

## الخلفية التاريخية: فك الارتباط

إن من المتفق عليه عموما، أن فك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية في شهر يوليو (تموز) عام ١٩٨٨، واجراء الانتخابات الاردنية، بعد ما يقرب من عام بعد فك الارتباط، تظهر بوضوح علاقة المسبب والنتيجة. فبينما يرى البعض أن فك الارتباط كان هو المسؤول المباشر عن الانتخابات، يعترف حتى الاردنيون ممن تساورهم أشد الدوافع بأن استئناف الحياة البرلمانية مرتبط بفك الارتباط الذي سهل إجراء تلك الانتخابات. والفرق هو في مسألة "التوكيد" فقط.

وحتى نتمكن من عرض صورة متوازنة ومنسقة، فان من الضروري أن نعود قليلا الى الوراء، لنستذكر التطورات التي حدت بالملك حسين الى التخلي عن طموحه في أن يكون "ملك الفلسطينيين".

يمكن اعتبار اندلاع الانتفاضة في شهر ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٨٧ بداية ونهاية طموحات الملك حسين، والتي كانت آخر صورة لها تتمثل في "الخيار الاردني". بدأ النفوذ الاردني بتناقص في الضفة الغربية منذ الحرب الأهلية عام ١٩٧٠ على الأقل، وأصبح ذلك النفوذ مقتصرا على "جماعة محدودة من المؤيدين للاردن" بين السكان الفلسطينيين في ظل الاحتلال، "في حين كان رجل الشارع يتماثل مع الفدائيين"[١]. ومع ذلك كانت هناك اعتبارات تاريخية وجغرافية سياسية، لكن كانت في معظمها اعتبارات داخلية ومالية هي التي دفعت الاردن الى مواصلة تورطه في القضية الفلسطينية، فقد كان لزاما على صانعي

---

[١] هيلجا باومجارتن "شعب ساخط" و "محرضون من الخارج" – "منظمة التحرير الفلسطينية في الانتفاضة" في: (طبعات)

جمال د. نصار و روجر هيكوك، "الانتفاضة: فلسطين على مفترق الطرق (نشرة ريجر – نيويورك ١٩٩٠) ص ٢١٦٠.

القرار في الاردن المحافظة على الظهور، ولو من ناحية خارجية على الأقل، بمظهر المتحمل لمسؤولياتهم الفلسطينية. مع أن قضايا اخرى قد استحوذت على الأولوية، وهو ما وضح بجلاء في مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان في شهر نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٨٧ حيث هبطت المسألة الفلسطينية الى أدنى بند في قائمة جدول الأولويات.

وبعد أقل من شهر من قمة عمان، اندلعت الانتفاضة، واعترف وزراء الخارجية العرب أثناء اجتماعهم في تونس في نهاية شهر كانون ثاني (يناير) عام ١٩٨٨، بأن الانتفاضة هي أهم التطورات، وتعهدوا بتقديم الدعم المالي لها[٢]. وفي مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الجزائر في شهر يونيو (حزيران) ١٩٨٨، دفعت الانتفاضة بالقضية الفلسطينية الى قمة جدول أعمال المؤتمر مرة اخرى، وبذا تكون قد ابطلت مؤتمر عمان. وكرر مؤتمر القمة العربي في الجزائر القول بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب

---

[٢] غادة تلحمي: "تناسق الأوصياء- رد الاردن ومصر على الانتفاضة". نصار وهيكوك، ص ٢٣٠-٢٣١.

الفلسطيني، وأغفل المؤتمر دور الاردن. وفي هذا المؤتمر اعترف الملك حسين بأن "ممثلي الشعب الفلسطيني يرغبون في الانفصال عن الاردن"[٣].

وقبيل انعقاد مؤتمر القمة في الجزائر، كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد شرعت في عملية إعادة تقييم جادة لعلاقتها بالاردن. وعلاوة على ذلك، فانه على ضوء ما تكشف فيما بعد، تبين حتى قبل اسبوعين من اعلان الملك حسين فك الارتباط، إن فلسطينيين بارزين – ومعظمهم من نشطاء حركة "فتح" داخل الأراضي المحتلة – قد عكفوا على بحث مسودة إعلان للاستقلال[٤]. وسواء كان الملك حسين على علم بتلك المسودة أم لا، فان الأمر غير ذي صلة بالموضوع. وكثرت الفرضيات، ولو كان الملك حسين قد علم بأمر مسودة الاعلان، فان ذلك قد ساعد فقط على تحديد وقت اتخاذ قرار فك الارتباط. وبذا فان ذلك كان ذا أثر توقيتي على تقديم موعد إعلان فك الارتباط في محاولة لانقاذ ماء الوجه

---

[٣] من خطاب الملك حسين في مؤتمر القمة الطارىء بالجزائر، ٨ حزيران ١٩٨٨.

[٤] داود كتاب: "الخطط لاقامة فلسطين مستقلة" (ميدل ايست انترناشيونال) رقم ٣٣٢ بتاريخ ٢٦ آب ١٩٨٨.

وتجنب المواجهة بالأمر الواقع. ورغم كل ما يقال، فان قرار فك الارتباط كان وشيكا وأصبح ضرورة سياسية.

هناك عدة نظريات حول أسباب قطع الاردن ارتباطاته القانونية والادارية مع الضفة الغربية، وأعتقد أن عددا من هذه النظريات يمكن إسقاطها من الحسبان على ضوء التطورات الأخيرة. ومن بين هذه النظريات "نظرية الخدعة"، ومفادها أن فك الارتباط كان تحركا تكتيكيا من جانب الملك، يهدف في نهاية المطاف الى دعوة الملك للعودة الى عملية السلام كممثل للفلسطينيين. فقد حددت الانتخابات الاردنية بوضوح الهوية الاردنية بحيث لا تسمح بأي تمثيل رسمي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بعد الآن. وبالمثل ظهرت نظرية مفادها أن فك الارتباط كان يهدف الى إحراج المنظمة والاساءة اليها. وتتوفر بعض الأدلة على هذه النظرية، منها، مثلا، ما ذكرته التقارير من أن المسؤولين الأمريكيين قد أبلغوا سلفا بقرار الملك حسين – لكن لم تبلغ به منظمة التحرير الفلسطينية[٥]. وعلى الرغم من ذلك، فقد

---

[٥] وولوف بليتزر: "الولايات المتحدة تقول ان الملك لم يشوش على سياستها" (جروزاليم بوست، ٢ آب ١٩٨٨).

أفسدت المنظمة بمناورتها السياسية في أعقاب فك الارتباط مفعول هذا الهدف، وهو وضع المنظمة في موقف صعب وتركها دون خيار، لكن هذا الهدف المبيت تمخض عن نتيجة عكس المقصود منه.

أغلب الظن أن فك الارتباط كان وليد ثلاث تطورات متوازنة. ففي التطور الأول والأهم، فان قرار فك الارتباط يمثل اتجاها سياسيا كان قد بدأ في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، ومع أن هذا الاتجاه قد خفت حدته أحيانا وغدا في طي النسيان تقريبا لفترة من الزمن، الا انه قد اعيد تأكيده دون منازع في قمة الجزائر عام ١٩٨٨ بفضل الانتفاضة، التي أعادت للفلسطينيين احترام الذات وأكدت حقهم المطلق في تقرير المصير، لكن الأهم من هذا بالنسبة لنا، هو انها كشفت النقاب عن أن فكرة "الخيار الاردني" كانت وهما. فمنذ أن فقد الاردن سيطرته على الضفة الغربية في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، ظلت القوى الموالية للاردن تنافس منظمة التحرير الفلسطينية على كسب النفوذ في الاراضي المحتلة، وخاصة بوسائل اقتصادية، وكان آخر مثال عليها الخطة الخمسية للتنمية، وهي الخطة التي خصص لها مبلغ ٣

مليارات دولار. لكن هذه الخطة، كمثيلتها الخطة الاسرائيلية الأمريكية الرامية الى "تحسين الأوضاع المعيشية"، منيت بالفشل ولم تستقطب المشاعر في الأراضي المحتلة نحو الاردن.

علاوة على ذلك، فان الحريات الواسعة التي منحها الاسرائيليون للوجهاء الموالين للاردن، والوضع القائم المريح الذي استقر عليه الطرفان بدأت تظهر له أصداء سلبية بين السكان الفلسطينيين. وغني عن القول، بأن أحد النتائج الأولية التي تمخضت عنها الانتفاضة هو التغيير الكبير في ميزان القوى الاردني-الفلسطيني داخل الضفة الغربية، ذلك الميزان الذي رجح كفة قيادة محلية جديدة أكثر واقعية. ويبرز في هذا الخصوص البيان رقم (١٠) الذي أصدرته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ودعت فيه الأعضاء الفلسطينيين في البرلمان الاردني الى الاستقالة[٦]. وبذا تكون الانتفاضة من جميع الوجوه تصويتا بعدم الثقة بالملك، وعلى ضوء ذلك، فان قرار الملك بفك الارتباط، يعكس إعادة تقييمه الواقعية للتوازن الجديد للقوى في الضفة الغربية.

---

[٦] كتاب تلحمي: المصدر نفسه.

وفي موازاة ذلك، كان تطور آخر يحدث على الجبهة الداخلية. لقد برزت في الاردن منذ عهد الانتداب البريطاني جماعات ضغط، تطالب "باردنة" البلاد، ونتيجة للازمة الاقتصادية التي بدأت في أواسط الثمانينات، لم يستطع الملك الاستمرار في مماالاة هذه الجماعات كما كان يفعل من قبل، فترتب على ذلك، انتشار سخط أكبر بينهم، ونالت مطالبهم زخما أكثر صراحة، وينتقد كثير من الاردنيين على الأولوية القصوى المعطاء للقضية الفلسطينية، ويرون أن هناك حاجة وأهمية للتركيز على المسائل الداخلية والاقتصادية ومهمة بناء البلد – شرق الاردن. ومن المعروف جيدا أن أكثر عناصر هذه المدرسة الفكرية صراحة، وكما يشاع، هو ولي العهد الأمير حسن. ولذا فقد طالب الأمير حسن باستمرار بتقليص دور الاردن في الضفة الغربية وبالتشديد على "إرساء دعائم الدولة شرقي النهر"[٧] وتطابق ذلك مع الخوف من أن الانتفاضة قد تمتد الى شرقي النهر، لتهدد أمن واستقرار الاردن وهما ركيزتا السياسة الاردنية.

---

[٧] بول لالور: "النقاش الداخلي في الاردن" (ميدل ايست انترناشيونال) رقم ٣٣٢، ٢٦ آب ١٩٨٨.

وأخيرا، ومن المؤكد أنه ليس الأقل شأنا، هناك اسرائيل وعملية السلام، فقد أسهم التعنت الاسرائيلي وخيبة أمل الملك في عملية السلام الجامدة، أسهمت بصورة مباشرة في اتخاذ قرار فك الارتباط، كما أن التغييرات على الساحة السياسية الاسرائيلية والارتفاع المستمر لحزب الليكود والمتشددين جعلت "الخيار الاردني" يبدو وكأنه خيار "الاردن هو فلسطين". والواقع أن المزيد من الأصوات قد سمعت داخل اسرائيل، تطالب بهذا الحل تحت شعار "حل الترانسفير". ولهذا، فقد لاح في الأفق شبح موجه اخرى من اللاجئين الفلسطينيين كان من شأنها أن ترجح كفة الميزان لصالح الفلسطينيين في المملكة، وكما يتضح من خطابات الملك حسين، كان التخوف من هذا الأمر هو الباعث على اتخاذ القرار بفك الارتباط.

فور اتخاذ القرار بفك الارتباط، اتخذت عدة خطوات على الجبهة الداخلية الاردنية لتعزيز القرار وتبديد ما يكون قد تبقى من شكوك فيه. كان الاردن قد ألغى خطة التنمية في الضفة الغربية وحل مجلس النواب قبل بضعة أيام من إعلان الملك فك الارتباط.

وفي ٦ اغسطس (آب) عام ١٩٨٨، حدث تعديل وزاري طفيف الغيت بموجبه وزارة شؤون الأرض المحتلة، واستبدلت بدائرة تابعة لوزارة الخارجية تعنى بشؤون الارض المحتلة، فكان هذا الاجراء بمثابة إشارة الى أن الضفة الغربية قد أصبحت مسألة علاقات خارجية.

وبعد ثلاثة أيام من ذلك، أعلن قرار تغيير القانون الانتخابي للعام ١٩٨٦، وهو قانون لم يطبق أبدا في أية انتخابات عامة. كان هذا القانون يقضي بزيادة عدد مقاعد البرلمان الى ١٤٢ مقعدا. ويعتبر تغيير هذا القانون حدثا هاما لسببين. أولهما، أن القانون قد نص على تخصيص ١١ مقعدا لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية. ومما يبعث على الدهشة أن هذه المقاعد الأحد عشرة كانت جزءا من المقاعد الواحد والسبعين المخصصة للضفة الغربية. أما القانون الجديد فقد عمل على دمج مخيمات اللاجئين في الدوائر الانتخابية للضفة الشرقية بهدف منع أي مرشح "فلسطيني محض" من دخول البرلمان الاردني.

ثانيا، يدحض تغيير القانون الانتخابي – الذي يرتأي اجراء انتخابات في المستقبل المنظور – أي بعد عشرة أيام من فك الارتباط، يدحض هذا التغيير تلك الأصوات التي تدعي أن الانتخابات مسألة داخلية بحته، فقد أزال قرار فك الارتباط العقبة والعذر الشائع أمام عدم إجراء انتخابات طوال فترة تزيد عن عقدين من الزمن. ويصح القول بأن "انتفاضة الخبز" – اضطرابات الغذاء – أو كما يسميها البعض اضطرابات الوقود – هي التي حددت في النهاية توقيت الانتخابات، ويصح القول كذلك، بأن تلك الاضطرابات كانت شأنا اردنيا خالصا، بينما مارس السكان الفلسطينيون قدرا مطلقا من ضبط النفس الذاتي. لكن يمكن الافتراض كذلك انه – لولا فك الارتباط – فان اضطرابات معان كانت ستحدث تحررا جزئيا، واستئناف أعمال المجلس الاستشاري الوطني، مثلا، لكنها ما كانت لتحدث انتخابات برلمانية كاملة. ولهذا كانت اضطرابات معان ذات تأثير مزدوج حيث سارعت في عملية التمثيل وجعلتها مسألة ملحة، كما وفرت جوا ديمقراطيا يسمح باجراء انتخابات حرة.

# النقاش الداخلي

بعد تلاشي حالة الدهشة الأولية، لم يكن لقرار فك الارتباط، في الواقع، أي تأثير مادي كبير على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. واذا نظرنا الى الأحداث الماضية، نجد أن فك الارتباط كان خطوة إيجابية تحولت الى دفع سياسي كبير. غير أن الوضع كان يختلف في الاردن.

تعتبر المسألة الفلسطينية بالنسبة للاردن، دون غيره من الدول العربية الأخرى في المنطقة، مسألة سياسية داخلية وخارجية في آن واحد. ولذا فقد كان لقرار فك الارتباط أثر نفسي وسلبي على السكان الفلسطينيين في الاردن. وفور إعلان القرار، طرحت أسئلة كثيرة حول وضع هؤلاء السكان مستقبلا داخل المجتمع الاردني، وهنا حاولت الحكومة

تخفيف تلك المخاوف بتأكيدات متوالية أن الاردنيين من أصل فلسطيني هم جزء لا يتجزأ من "الأسرة الاردنية".

وفي التعديل الوزاري الذي جرى يوم ٦ اغسطس (آب) ١٩٨٨، تم تعيين ثلاثة فلسطينيين آخرين[٨] . . . وكانت هذه الخطوة متعمدة كاجراء رمزي يظهر أن قرار فك الارتباط أثر فقط على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ورغم كل ذلك، فقد استمرت الشكوك وطفت على السطح أثناء النقاش الوطني الذي سبق الانتخابات. فافضت فترة التحرر المتزايدة هذه - التي شملت إطلاق سراح السجناء السياسيين وتخفيف القيود المفروضة على وسائل الاعلام - أفضت الى حوار صريح وحساسية متعاظمة بين المواطنين. وتبلورت قضايا عديدة كانت كامنة في المجتمع الاردني وتحولت الى مواضيع بحث علنية. ولهذا يمكن اعتبار هذه الانتخابات بمثابة استطلاع عام للرأي، نظرا لانعدام المشاركة الشعبية طوال أكثر من ٢٢ سنة. وبهذه الطريقة، كانت الحملة الانتخابية، نقطة

---

[٨] الجروزواليم بوست - ٧ آب ١٩٨٨.

تمحور أو عالما صغيرا، لتركيز تيارات ومعتقدات ومظالم وقضايا الناخبين. وكانت إحدى المسائل التي جرى بحثها علانية هي مسألة العلاقة بين الفلسطينيين والاردنيين داخل الاردن. ولما كان العنصر الفلسطيني يشكل حوالي (٥٠) بالمئة من السكان - بينما تتراوح التقديرات التخمينية بين ٣٥ بالمئة الى ٦٥ بالمئة - فان هذا العنصر ذا أهمية بالغة حتى في الانتخابات الاردنية المحضة. وفي المجال الداخلي كانت المسألة الفلسطينية تدور حول أمور تتعلق بالهوية والوحدة والمشاركة والتمثيل.

اثيرت المسألة الشائكة للتمثيل الفلسطيني، وهي مسألة مضى عليها عقدان من الزمن على الأقل، نتيجة لقرار بعض نواب الضفة الغربية في مجلس النواب الذي جرى حله عام ١٩٨٨، خوض الانتخابات مرة اخرى - كمرشحين هذه المرة عن مدن الضفة الشرقية. ورأى هؤلاء المرشحين انهم يحتفظون، منذ فك الارتباط، "بحقهم في خوض الانتخابات في

الاردن كممثلين عن مدن فيما يعتبر الآن المملكة الاردنية الهاشمية"[٩]. ومن الطبيعي أن يولد هذا النوع من التعصب الوطني تطرفا مماثلا لدى الجانب الآخر، وهكذا ارتفعت أصوات اخرى تطرح حجة عدم السماح للاردنيين من أصل فلسطيني حتى بالاقتراع. لكن الأغلبية الساحقة من المرشحين والبيانات الحكومية الرسمية أكدت وحدة الشعبين وحثتهما على تجاوز "الضغائن والشكوك وعدم الثقة" ودعت الى "التوفيق بين المطامح والأهداف المتناقضة" خشية أن تتمخض الولاءات الطائفية عن ما يسمى "بالظاهرة اللبنانية"[١٠].

بلغ النقاش حول مدى المشاركة الفلسطينية في الانتخابات الاردنية ذروته أثناء حوار بين مرشحين بارزين: طاهر المصري، وهو وزير خارجية سابق ومن أصل فلسطيني، وسليمان عرار، وزير داخلية سابق ومن أصل اردني. وقد تركز النقاش حول تقييم كل

---

[٩] نرمين مراد: "عامل الهوية في تخابات ٨ نوفمبر" (جوردان تايمز ٨ اكتوبر ١٩٨٩). المرشحون المشار اليهم هم: طاهر المصري – نائب سابق عن نابلس، وكارلوس دعمس – نائب سابق عن بيت لحم ووحيد الجعبري – نائب سابق عن الخليل.

[١٠] وليد السعدي: "أبناء الطلاق لا داعي لمعاناتهم" (جوردان تايمز ٢ اكتوبر ١٩٨٩).

منهما لتطور العلاقات الاردنية–الفلسطينية والمظاهر النفسية والاجتماعية النابعة من الأصل المزدوج لسكان الاردن. لكن لم يتطرق أي منهما أثناء النقاش الى المحظورات التي تنطوي عليها تلك المسألة، ولم يجرؤ أي منهما على الرد على الاسئلة المتبقية بخصوص الحرب الأهلية عام ١٩٧٠ – هل كانت تضارب مصالح أو هوية – ومسائل القيادة في الأراضي المحتلة والمطامح الأقليمية الممكنة لدى كل جانب[١١].

واذا ما طرحنا جانبا بالتأكيدات الشفويه، تبقى حقيقة أن توزيع المقاعد وفقا للمناطق الانتخابية قد تم بصورة تحول دون أي تمثيل عال للفلسطينيين، وفقا لقوتهم السكانية، فقد زاد قانون الانتخابات المنقح لعام ١٩٨٦، عدد المقاعد من ٧١ مقعدا الى ٨٠ مقعدا، آخذا بعين الاعتبار، الزيادة السكانية، وإعادة تخصيص المقاعد، وكما سبق وأشرنا، لم تكن هناك مقاعد مخصصة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، التي تم دمجها بالدوائر الانتخابية الأخرى، بقصد التقليل من قوتها الانتخابية وتقليص إمكانية بروز مرشح فلسطيني فقط.

---

١١ عبد الله حسنات: "ليس أسود وأبيض بالضبط" (جوردان تايمز ١٢–١٣ اكتوبر ١٩٨٩).

أصبح تخصيص المقاعد مسالة مثيرة للجدل، لانه خص بشكل سافر المناطق الريفية ومحافظة اربد، ويمكن التحقق من هذا الادعاء بسهولة: في مدن عمان والزرقاء واربد، وهي المدن الرئيسية الثلاث في الاردن التي يتركز فيها السكان الفلسطينيون - يصل تقدير نسبتهم فيها الى ٨٠ بالمئة - ويعادل سكان هذه المدن الثلاث ما نسبته ٦٥ بالمئة من مجموع سكان الاردن، ومع ذلك، فقد خصص لها ٣٦ مقعدا بالبرلمان من مجموع ٨٠ مقعدا، أي ما نسبته ٤٥ بالمئة فقط من مجموع المقاعد النيابية. ويصبح التحيز ضد الفلسطينيين أكثر وضوحا عندما يقارن المرء المنطقة الانتخابية الثانية المكتظة بالسكان في عمان - وهي منطقة يغلب فيها العنصر الفلسطيني وتضم مناطق منها مخيم الوحدات ويبلغ عدد الناخبين المسجلين فيها ٧٣ ألف ناخب، وخصص لها ثلاثة مقاعد فقط، عندما يقارنها بمحافظة معان التي يبلغ عدد الناخبين فيها ٢٨ ألف ناخب وخصص لها خمسة مقاعد. وبكلمات اخرى فان كل نائب من معان يمثل ٥٦٠٠ ناخبا، بينما يمثل النائب من المنطقة الثانية في عمان ٢٤,٣٣٣ ناخبا - أي أن الناخب في معان اعطي أربعة اضعاف قوة التصويت.

ومع أن البيانات الرسمية أكدت على أن توزيع المقاعد قد تم وفقا للتمثيل النسبي القائم على الكثافة السكانية، الا أن الحقائق تشير الى اتجاه مختلف تماما . وقد ساد الافتراض بأن نظام الحكم كان يهدف الى ترضية وتقوية مؤيديه الأوفياء التقليديين . وذلك عن طريق منح قوة تمثيل أكبر للمناطق الريفية وخاصة في الجنوب . وعلى النقيض من ذلك، فقد سعى نظام الحكم الى التقليل من تمثيل السكان الحضريين الذين يتمتعون بوعي ونشاط سياسي أكبر، قد يجعلهم عرضة لمختلف أنواع الأيديولوجيات والتيارات السياسية، وهم في غالبيتهم من السكان الفلسطينيين .

ولمزيد من إيضاح تعقيدات التمثيل الفلسطيني، يجدر بنا ايراد مثالين على مرشحين طامحين، أولهما نمر سرحان التميمي، المرشح في المنطقة الخامسة في عمان، والثاني، مشهور حديثه، المرشح في المنطقة الثانية في عمان .

نمر سرحان، فلسطيني، كان رئيسا للجنة الدولية للفن الشعبي الفلسطيني طوال بضع سنوات[١٢] ومع أنه لم يكن دبلوماسيا فلسطينيا، فقد حظر عليه خوض الانتخابات لانه كان يعمل في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان. وقد فسرت الحكومة الاردنية سبب قرارها بمنعه، بأنه كان يحمل جواز سفر اردنيا مدته سنتان، ومعنى ذلك انه كان في الأصل من سكان الضفة الغربية المحتلة. كما لم يسمح لجميع المبعدين وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بترشيح أنفسهم، وبهذه المناسبة، لا بد من القول بأن هذه الشخصيات الفلسطينية معروفة وكان باستطاعتها كسب أصوات السكان الفلسطينيين.

أما المثال البارز الثاني، فهو السيد مشهور حديثه الجازي، وهو رئيس سابق لهيئة أركان الجيش الاردني. إن مشهور حديثه ينتمي الى قبيلة الحويطات، ويتمتع بشعبية كبيرة بين الفلسطينيين نظرا لدوره ومشاركته في معركة الكرامة عام ١٩٦٨، ويذكر انه استقال كرئيس لاركان الجيش احتجاجا على المواجهة العسكرية مع منظمة التحرير الفلسطينية عام

---

١٢ لميس انضوني: "الاردن: اشارات مختلطة" (ميدل ايست انترناشيونال رقم ٢٦١ – ٢٠ اكتوبر ١٩٨٩).

١٩٧٠ . كان مشهور حديثه ينوي ترشيح نفسه في المنطقة الثانية من عمان، وتوقع أن ينال تأيدا واسعا في مخيمات اللاجئين . وقد رفض طلبه، إضافة الى رفض طلب نايف خريشه – وهو اردني من أصل بدوي عرف بتأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية – على أساس بنود من قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦، الذي يخصص عددا معينا من المقاعد للأقليات الدينية والعرقية والبدو . وطلب من المرشحين البدو خوض الانتخابات في المناطق البدوية المعينة . وقد أثارت هذه الحالات مسألة قانون الانتخاب الذي بطل استعماله وأثارت الشكوك في دستوريته . غير أن ما تؤكده هذه الحالة، في معرض بحثنا، هو تشابك العلاقات الاردنية– الفلسطينية . ولو حدث أن مثّل اردني "محض" منطقة غالبية سكانها من الفلسطينيين على أساس تاييده لمنظمة التحرير وتأييد منظمة التحرير له، لما استطاعت الحكومة أن تدافع عن موقف كهذا . إن ما يشير اليه كل ذلك هو أن مشاركة الفلسطينيين المتدنية نسبيا في الانتخابات الاردنية لم تكن ناجمة فقط عن النداء المباشر الذي وجهته منظمة التحرير الفلسطينية – والذي سنتطرق اليه فيما بعد – بل إن انخفاض نسبة المشاركة نجمت كذلك عن عوائق وعقبات كامنة في القانون الانتخابي . وهكذا، فليس من قبيل المصادفة أن يكون

اثني عشر (١٢) نائبا فقط من أصل فلسطيني قد دخلوا البرلمان الاردني، وهو عدد لا يتطابق مع الأحد عشر مقعدا التي خصصت أصلا لمخيمات اللاجئين قبل تنقيح قانون الانتخاب.

## المسألة الفلسطينية كقضية انتخابية

لم تتصدر المسألة الفلسطينية قائمة أولويات القضايا الانتخابية، بل تقدمت عليها اهتمامات ذات طبيعة داخلية مثل الدعوة الى تفعيل الحياة الديمقراطية، وإلغاء والأحكام العرفية، وإلغاء القانون الذي صدر عام ١٩٥٧ لحظر الاحزاب السياسية، وإقامة صحافة حرة . . . وهذه فقط بعض الاهتمامات التي تصدرت قائمة الأولويات. ومن الطبيعي أيضا أن تحظى بالأولوية القصوى، كذلك الشعارات التي تتناول الوضع الاقتصادي المتردي والكفاح ضد الفساد. كما أن جميع المرشحين تقريبا، الذين يبلغ عددهم ٦٥٢ مرشحا، ادخلوا ضمن برامجهم الانتخابية، شعار "تأييد الانتفاضة". وحتى لو كان إدخال هذا الشعار من

قبيل المزاودة اللفظية، التشدق فقط، فان إدخاله يعكس حقيقة أن الانتفاضة والمسألة الفلسطينية كانتا تعتبران من القضايا الهامة للناخبين – حتى في المناطق الانتخابية الاردنية البحتة. وقد لجأ بعض المرشحين الى محاولة ظاهرة لكسب الأصوات الفلسطينية، فجعلوا الانتفاضة والوحدة الوطنية همهم الأول. وهناك مرشحون آخرون استخدموا سلاحا سياسيا "فتاكا" بتركيز برنامجهم الانتخابي على المشكلة الفلسطينية، دون غيرها، وقد نسي هؤلاء أن الناخبين حتى في المخيمات كانوا قلقين من الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على الفلسطينيين بقدر لا يقل عن تأثيرها على غيرهم، وقلقين كذلك من أمور دنيوية تمس حياتهم اليومية[١٣].

في معظم الحالات، كانت الشعارات التي تتناول القضية الفلسطينية تسير على خطوط "تأييد الانتفاضة" و "تأييد الشعب الفلسطيني البطل" و "الوحدة الاردنية الفلسطينية" – لكنها لم تتجاوز العبارات الرنانة ولم تقترح اتخاذ خطوات عملية لوضعها موضع التنفيذ. لكن مقارنة البرامج الانتخابية، تظهر للعيان فروقات معينة في وجهات

---

[١٣] مريم شاهين: "هوية مشتركة . . ." (جوردان تايمز ٨ نوفمبر ١٩٨٩).

النظر . أما المرشحون الذين ينضوون تحت اطار المستقلين والتقليديين، فقد كانوا يعكسون تقريبا البيانات الحكومية الرسمية التي تبرر فك الارتباط، وإسناد سبب إجراء الانتخابات الى قطع الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية . وهذه كانت تؤكد على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتؤكد أيضا على الروابط الشخصية القوية بين الشعبين الاردني والفلسطيني، وتمثل الوعود الانتخابية الواردة في البرنامج الانتخابي لسليمان عرار هذا النمط من التفكير، بل انه ذهب الى أبعد من ذلك عندما تعامل مع القضية الفلسطينية على اعتبار انها قضية "شؤون خارجية" – وبذا يكون قد أشار بوضوح الى ضرورة إزالتها من على المسرح الداخلي .

وأما المرشحون القوميون واليساريون، فقد كانوا، بوجه عام، أكثر تمييزا بالنسبة للقضية الفلسطينية في برامجهم الانتخابية . . . فجنح القوميون الى التأكيد على الصفة الشعبية العربية للانتفاضة ودأبوا على الاشارة الى الكفاح في فلسطين بانه خط الدفاع الأول عن الامة العربية بأسرها . أما في المعسكر اليساري، فقد أمكن تقصي مواقف مختلفة، فقد أكد الحزب الشيوعي الاردني على قضايا سياسية واقتصادية داخلية، واقتصر فقط على

بيانات التأييد المادي والأيديولوجي والسياسي (مثال إعلانات حملة الدكتور يعقوب زيادين) . ومضى بعض المرشحين اليساريين الى حد طلب الدعم العسكري للانتفاضة (انظر نشرة اعلانات حملة نزار أحمد كايد) . وعلى العموم، انصب جل اهتمام المعسكر اليساري على وحدة الشعبين وكفاحهما المشترك . وعلى الرغم من الموافقة على فك الارتباط الاردني من حيث المبدأ، الا أن مرشحي اليسار كانوا يفرقون بين فك الارتباط السياسي والاقتصادي والثقافي . فمن ناحية سياسية، اعتبر فك الارتباط خطوة إيجابية تعزز موقف منظمة التحرير الفلسطينية، أما التعاون الاقتصادي فلا بد من أن يستمر . وأما من ناحية ثقافية، فلا يمكن فك الارتباط .

كان مرشحوا الأصوليين الاسلاميين هم الذين ابتعدوا كثيرا في وجهة نظرهم، فقد هاجم الاخوان المسلمون منظمة التحرير الفلسطينية، لطرحها حل إقامة دولتين، وانتقدوا الحكومة الاردنية لاتخاذها القرار بفك الارتباط . وقد نقل عن الدكتور علي حوامده، أحد الناطقين باسم الأخوان المسلمين، نقل عنه قوله حول هذه المسألة:

"نحن (العرب) قوميون، فكيف يمكننا فصم عرى أشرف وحدة في تاريخ العالم العربي ؟ إننا نصر على القول بأن فلسطين أرض عربية اسلامية[١٤]".

وقد لاقت دعوة الاخوان الى الجهاد لتحرير فلسطين "من البحر الى النهر" هوى في نفوس سكان المخيمات، ومعظمهم من لاجئي عام ١٩٤٨ الذين انتقدوا منظمة التحرير الفلسطينية، على موقفها المتهاون لان حل إقامة الدولتين لم يكن يلبي احتياجاتهم، ولذا كان برنامج المرشحين الاسلاميين هو البديل القابل للحياة.

نال الشعار الذي رفعه الاخوان المسلمون "الاسلام هو الحل" تأييدا واسعا في الاردن، ولم يكن ذلك التأييد يقتصر بالضرورة على المناطق التي يشكل الفلسطينيون الأغلبية فيها. وقد تعددت أسباب ذلك، ولا يتسع المجال هنا لتناول أسباب ظهور الأصولية الاسلامية في العالم العربي. ويكفي القول، خاصة فيما يتعلق بالاردن، بأن فوز الأصوليين جاء نتيجة جزئية لانعدام أو حظر جميع الأحزاب السياسية خلال ٣٢ سنة مضت كان

---

[١٤] نرمين مراد: "مرشحو المنطقة الثانية . . . ." (جوردان تايمز ٢٣ اكتوبر ١٩٨٩).

العمل السياسي خلالها حكرا على الحزب الاسلامي الذي تخفى وراء كونه جمعية خيرية. أما الأسباب الأخرى التي يكثر ترددها فتشير الى بنيتهم التنظيمية المحكمة، وإخفاق الأيديولوجيات العلمانية في الوفاء بوعودها - وخاصة في أوقات الأزمات وتناقص الفائدة المادية والشعور بالهوية الضائعة وهو شعور نجم عن الصراع بين الحديث والقديم - والحنين الى بديل واعد ومفهوم يمكن بلوغه.

ومع ذلك، فليس من قبيل المصادفة أن يكون عشرة نواب فلسطينيين من بين الاثني عشر نائبا فلسطينيا في البرلمان، قد فازوا بالانتخابات إما لانتمائهم للاخوان المسلمين أو كمرشحين اسلاميين مستقلين. ثم أن هوامش الفوز العالية غير المتناسقة التي أحرزها المرشحون الاسلاميون في المناطق التي يغلب عليها الطابع الفلسطيني، يجب أن ترد الى ظروف إضافية اخرى. فالموقف غير المتهاون الذي اتخذه الاسلاميون إزاء فلسطين، كان بالتأكيد عاملا رئيسيا مساعدا، وأما على الجانب المادي، فقد ساعدت الأموال التي وزعت في مخيمات اللاجئين كجزء من أموال الزكاة، على اكتساح الأصوات الى جانب

الاسلاميين. وأخيرا، يقال بأن سياسة عدم التدخل التي انتهجتها منظمة التحرير الفلسطينية، كان لها الأثر المباشر غير المنظور من حيث انها سهلت على الحركة الاسلامية كسب المزيد من الأصوات.

## موقف منظمة التحرير الفلسطينية إزاء الانتخابات

راجت، أثناء الحملة التي سبقت الانتخابات، شائعات مفادها أن المرشح الفلاني هو مرشح منظمة التحرير الفلسطينية – أو انه يحظى بدعم منظمة التحرير الفلسطينية أو ينتمي اليها، فعمدت سفارة فلسطين في عمان، من أجل استئصال هذه الشعائات، الى إصدار بيان يوم الأول من نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٨٩، حثت فيه جميع المرشحين على الامتناع عن إقحام منظمة التحرير الفلسطينية كمحاولة لكسب الأصوات. ومضى البيان الى القول بأن . . .

"منظمة التحرير تقدر عاليا موقف الاردن على الصعيدين الرسمي والشعبي، وتقدر له تأييده لكفاح الشعب الفلسطيني في انتفاضته ضد الاحتلال الاسرائيلي ومن أجل تقرير مصيره على التراب الفلسطيني . . . وتقدر منظمة التحرير الفلسطينية كذلك المسؤولية الجدية التي اتخذتها الحكومة الاردنية لاجراء انتخابات اردنية محضة . . . وإعادة ترتيب شؤون الاردن الداخلية في محاولة لمواجهة العدو المشترك ومشاريعه التوسعية خاصة في أعقاب قرار الاردن قطع الروابط القانونية والادراية مع الضفة الغربية المحتلة . . . وتناشد منظمة التحرير جميع المرشحين الامتناع عن استغلال اسمها في الحملة الراهنة لصالح أي مرشح، وتؤكد المنظمة عزمها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد عربي"[١٥].

فلماذا لا تشارك منظمة التحرير الفلسطينية، كمنظمة؟ هناك أسباب عدة تفسر هذا القرار، منها أولا، أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن راغبة في ذلك التشويش على العلاقات التي تم رأبها حديثا مع الملك، ولذا فان التدخل في الشؤون الداخلية للاردن سيثير شبح عام ١٩٧٠ مرة اخرى. وثانيا، إن عدم التدخل في انتخابات الاردن كان نابعا من، ومعززا لفك الارتباط واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخيرا، فان سيطرة

---

١٥ كما ورد في جوردان تايمز ٢-٣ نوفمبر ١٩٨٩.

الفلسطينيين على الهيئة التشريعية للاردن سيسفر عنها انفجار سياسي، فمن جهة واحدة، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تدرك أن اشتراكها في الانتخابات سيعطي للاردن المبرر المطلوب لتمثيل الفلسطينيين في مفاوضات السلام ويبطل فك الارتباط اذا رغب الملك في ذلك. لكن الأهم من ذلك، هو أن اشتراك المنظمة سيضفي مصداقية على التصور الاسرائيلي للوطن البديل. وهكذا، فان الخوف من حل "الاردن هو فلسطين" هو الذي ليس فقط حدد تصرفات الملك حسين، لكنه لم يغب أبدا عن ذهن منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي حين كان هذا هو الموقف المعلن لمنظمة التحرير الفلسطينية، فان جميع المنظمات الفلسطينية لم تتصرف بانسجام واحد. فقد انعكست الخلافات الأيديولوجية للتجمعات السياسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية على مواقف تلك التجمعات إزاء الانتخابات الاردنية.

فقد نظرت حركة فتح الى تلك الانتخابات من وجهة نظر فلسطينية فقط، وكان الفكر السياسي الغالب هو أن الاردن ليس فلسطين، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمثل الفلسطينيين، ولا يمثلهم البرلمان الاردني . ولذا فانه اذا كانت فتح تؤيد أحدا، فان تأييدها كان لافراد اردنيين عرفوا بصداقتهم للقضية الفلسطينية على سبيل المثال، ليث شبيلات، ومحمود العبادي وفارس النابلسي .

وقد اختلف الوضع بالنسبة للمنظمات الفلسطينية اليسارية، حيث ترى هذه الفئات، أن وحدة العالم العربي والحكومات العربية التقدمية أمر ضروري لتحرير فلسطين . ولذا فقد شعرت أن من واجبها المشاركة في انتخابات الاردن .

وعلى وجه الخصوص، كان الجناح الاردني من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذي شكل حزبا سياسيا اردنيا مستقلا جديدا قبيل الانتخابات[١٦]، كان يعي تناقض

---

١٦ لميس أنضوني: "فلسطينيون في السياسة" (ميدل ايست انترناشيونال، رقم ٢٥٦ – ٤ آب ١٩٨٩) .

الاحتفاظ بهوية فلسطينية مستقلة، ويشارك، رغم ذلك، وبشكل بناء في إعادة البعث السياسي للاردن. وقد حاول الحزب الجديد "حشد" حل هذا التناقض بطرح مرشحين اردنيين فقط. غير أن هذا المبدأ لم يطبق باستمرار وانتهى الأمر بحزب "حشد" الى تقدم سبعة مرشحين، اردنيين وفلسطينيين، انتخب واحد منهم فقط بسام حدادين – وهو اردني مسيحي من الزرقاء.

وبالمثل، أيدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تسعة مرشحين، فاز منهم واحد فقط هو الدكتور ذيب مرجي، اردني مسيحي من اربد. وعلى عكس ما فعلته "حشد" لم تفرق الجبهة الشعبية بين المرشحين من الضفة الشرقية ومن هم من أصل فلسطيني بل أيدت الطرفين بقدر متساو منذ البداية.

مع أن سياسة عدم التدخل التي انتهجتها منظمة التحرير الفلسطينية، قد أملتها عليها اعتبارات سياسية واستراتيجية سليمة، فان تلك السياسة قد تعرضت للانتقاد في

أعقاب ظهور نتائج الانتخابات. ويقال بأن امتناع "فتح" بوجه خاص - بوصفها أكبر منظمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية - حدا بأغلبية السكان الفلسطينيين الى إظهار عدم المبالاة نحو الانتخابات وعدم استغلال حقوقهم بالتصويت بصورة كافية. علاوة على ذلك، سرت تكهنات تقول بأن قانون الانتخاب قد صمم بحيث انه حتى لو شاركت "فتح" بصورة كبيرة، فانها لم تكن لتحصل على ٣٠ بالمئة كحد أقصى من التمثيل داخل البرلمان الاردني. وستكون عندئذ هذه النسبة المئوية منخفضة لدرجة تكفي لصيانة الأصوليين الاسلاميين، ويؤكد هذا مرة اخرى، بأن موقف فتح كان هو السبب الرئيسي لفوز الاسلاميين.

اذا طرحنا جانبا جميع الفرضيات، تبقى حقيقة أن موقف فتح في الاردن قد ضعف في أعقاب الانتخابات. وهكذا نجد، مثلا، إن الجبهة الشعبية وحزب "حشد" يفتتحان حاليا مكاتب لهما في عمان باسم نائب كل منهما بينما يظل نشاط "فتح" مقتصر على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية، كالسفارة والصندوق القومي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني وغيرها.

# استنتاجات

عند العودة الى البيانات الأولية، نجد أن المسألة الفلسطينية كانت ذات أثر كبيرة على إحداث وتوقيت الانتخابات في الاردن، لكن كانت تلك المسألة ذات أهمية ضئيلة كمسألة متكاملة أثناء عملية الانتخاب. وحتى حيثما بينت السلوك الانتخابي الفلسطيني الذي نجم عنه، إما عدم مبالاة، أو تحول نحو الأصولية الاسلامية، فقد كان ذلك انعكاسا لاتجاه ساد جميع الأوساط الانتخابية في الاردن.

لم يبرز الفلسطينيون بشكل واضح أثناء الانتخابات نتيجة لسياسة متعمدة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية تقضي بعدم التدخل، ونتيجة كذلك لمحاولة الحكومة الاردنية تبديد الطاقة السياسية الفلسطينية . . . أما الدافع الكامن وراء الأمرين فيتبلور في محاولة إزالة أية مخاوف بشأن من يمثل الفلسطينيين، وفي النهاية منع سيناريو "الوطن البديل". وفي مقابلة خاصة بعد الانتخابات مع الملك حسين، كرر الملك اعتقاده بأن الأخطار الكبرى

التي تواجه الاردن تنبع من حالة الجمود التي تعتري عملية السلام، ومن الادعاءات الاسرائيلية بأن "الاردن هو فلسطين" . وأثناء المقابلة تبلور بأن الملك قد توصل الى "الاستنتاج بأن إدخال الديمقراطية أمر ضروري لتعزيز الجبهة الداخلية في وجه التهديدات الخارجية الوشيكة الوقوع"[١٧] . وربما يكون قد فات أوان اتخاذ هذه الاجراءات الوقائية على ضوء التطورات الجديدة والوقائع الجديدة التي خلقتها اسرائيل وأهمها الهجرة الجماعية الراهنة لليهود السوفيات وسياسة الاستيطان .

وعلى المسرح الداخلي، كان للانتخابات والعملية الديمقراطية الناشئة، آثارا جانبية إيجابية كثيرة بالنسبة للفلسطينيين داخل الاردن . فقد أعيدت جوازات السفر الى حجزت سنوات عديدة الى أصحابها . وسمح للجماعات الفلسطينية بالعمل في العلن مرة اخرى بعد سنوات اقتصر خلالها عملها على النشاط السري . وعلاوة على ذلك فان عملية

---

[١٧] لميس انضوني: "الملك حسين يقود الاردن الى عهد جديد"، (ميدل ايست انترناشيونال رقم ٢٦٣-١٧ نوفمبر ١٩٨٩) .

إلغاء الاحكام العرفية "أزالت العديد من الضغوط والقيود الأمنية المفروضة على الفلسطينيين، خاصة في مخيمات اللاجئين، وعلى النشطاء السياسيين"[١٨]. إن انفراج العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن، كان له أثر اضافي وهو أن مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية الذين تجاهلوا الساحة الاردنية الداخلية لفترة طويلة، أخذوا يقومون بزيارات متكررة الى عمان "للتعرف على الخارطة السياسية وعلى الوضع العام"[١٩].

لكن أكثر التجليات وضوحا لعملية إدخال الديمقراطية الى الاردن، هي المظاهرات المتكررة تضامنا مع الانتفاضة التي اندلعت في المدن الرئيسة. وقد بلغت تلك المظاهرات ذروتها في "مسيرة الحق في العودة" التي توجهت الى جسر اللنبي يوم ١٤ مايو (أيار) ١٩٩٠، فكانت تلك المسيرة أبرز وأكبر عرض للتضامن حتى ذلك الحين. فبعد سنوات من قمع المشاعر والاحتجاجات الشعبية، كان من المهم للسلطات الاردنية أن تسمح بالقيام بعرض

---

١٨ لميس أنضوني: "منظمة التحرير والاردن - تحديد العلاقة"، (ميدل ايست انترناشيونال رقم ٣٧٤-٢٧ ابريل ١٩٩٠).

١٩ المصدر السابق.

متفجر للتأييد . وإعاد ذلك الى الاردن وضعه كدولة مواجهة مقابل الوضع القائم "الفاصل" الذي استمر أكثر من عقدين من الزمن .

وأخيرا ، شعر السكان الفلسطينيون في الاردن بالتشجيع على المشاركة مرة اخرى . ثم إن الاحتجاج الأخير والعنيف أحيانا ، ضد اسرائيل في أعقاب مذبحة ريشون ليتسيون ٢٠ مايو (أيار) ١٩٩٠ ، حدث معظمه في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين – وهذا سيناريو لم يفكر أحد بامكانية حدوثه قبل عام تقريبا ، اذا استذكر المرء اضطرابات معان .

إن مستقبل ديمقراطية الاردن غير مستقر ، فما لم تحدث تغييرات هيكلية أساسية في النظام الحاكم ، فستبقى العملية الديمقراطية ظاهرة عابرة قصيرة الأجل . وإضافة الى ذلك ، فان المداولات الجارية لصياغة ميثاق وطني بمشاركة جميع التجمعات السياسية وطرحه لنيل الموافقة عليه في استفتاء شعبي ، كل ذلك ربما كان يهدف الى مواجهة دور البرلمان وتحديد التجربة الديمقراطية .

وأخيرا، يمثل الوضع الأقليمي الراهن، زخما متسارعا نحو المواجهة . . . وقد يصبح هذا الأمر العذر أو "المبرر" الذي تتذرع به الحكومة الاردنية لالغاء العملية الديمقراطية كليا في الاردن.

* * *